قيمة الحركة الإعرابية
على ضوء جدل اللفظ والمعنى

أ: ملاّوي صلاح الدين
قسم الأدب العربي
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
جامعة محمد خيضر – بسكرة – الجزائر

أكبرُ الظن أنّ الجدل في دلالة الحركات الإعرابية لم يعرف مسلكه إلى الدرس النحوي العربي إلاّ بعد الطبقة الأولى من شيوخ المدرستين: البصرية والكوفية؛ إذ ليس قبل سيبويه والكسائي لجاج أو حجاج في هذه المسألة.

فأوّل مخالفة في تاريخ الدرس النحوي لمألوف النحاة وأعرافهم في هذا الصدد معزوة إلى تلميذ سيبويه: قطرب بن المستنير الذي عاب على النحويين اعتلالهم، فلم يرض بالتفريق بين الحركات الإعرابية والبنائية، بل وحّدها على خلاف الباقين، وسندُه في ذلك أنّ الإعراب لم يدخل الكلام للدلالة على المعاني التركيبية والفرق بينها، وإنّما دخله قصد التحريك والتعجيل طلبا لاعتدال الكلام(1)، وقد اتكأ قطرب في إنكاره كون الحركات علامات على ما في العربية من ظواهر تدحض هذا المذهب بيقين، فهي حافلة بأسماء متفقة الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني. فلو كان الإعراب فارقا بين معاني النحو، لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله.(2)

ولقد ظلّ هذا الرأي غريبا لا يلتفت إليه، ولا يعوّل عليه طَوال هذه القرون، حيث استضعفت حجة النقض التي بني عليها؛ بدليل أنّ قصر الآثار الإعرابية على قصد التحريك، والتعجيل في الكلام طلبا للاعتدال، يجيز إيرادها هكذا كيفما اتفق دون موجب، فيخفض الفاعل مرة، ويرفع أخرى وينصب، وفي ذلك عبث باللغة، وفساد للكلام، وخروج عن أوضاع العرب، وحكمة نظام كلامهم.(3)

حقّا، لقد ظل هذا الرأي غريبا شاذّا مردودا لا يستميل أحدا من الدارسين إلى عهد قريب. ومع القرن العشرين برزت جهود دراسية نقدية مجدّدة تعيد النظر في الموروث النحوي، وتغربل الآراء، وتأخذ بالشاذّ أحيانا دون المجمع عليه. فطلع علينا إبراهيم أنيس بنظرة تبدو في ظاهرها جديدة، وما هي في حقيقتها إلا ترديد لنظرة قطرب بن المستنير، فأخذ يفسّر الحركة الإعرابية تفسيرا صوتيا محضا مهملا قيمتَها الدلالية بوصفها قرينة نحوية فارقة بين جملة المعاني المتكافئة(4) .

فلا يزال الظنّ يساور -كما يلاحظ- بعضا من الدارسين في معاني الحركات الإعرابية، على الرغم من أن جلّ الدارسين جنحوا إلى الرأي التقليدي، وأفرطوا في الأخذ به. فحقيق على الباحث أن يربأ بنفسه عن ترك النظر والأنس بالتقليد ليقف على حقيقة هذه المسألة، ويعلم راجح الأقوال من مرجوحها، وصحيح العلل من سقيمها. فأولى بنا أن نتساءل: هل الأثر الإعرابي علامة أم هو دون ذلك؟

إنّ قراءة في (إيضاح) الزجاجي كفيلة بالفصل في هذا الإشكال. فلعلّي لا أخطئ إذا قلت: إنّ الواقف على رأي قطرب لينزع إليه بداية كلّ منزع، ولا يتولّى عنه إلاّ ريثما يقف على ما احتجّ به النحاة عليه. و الحقّ أنّ حصافة الرأي تقتضي إعادة النظر في قراءة هذين المذهبين على السواء، والتوفيق بينهما.

فلا يخلو اعتلال قطرب من صواب جزئي، حريّ بالباحث أن يستفيد منه، والاستعانة به في تشكيل حكم توفيقي وسطي، لا يغالي في الأخذ بوظيفة الأثر الإعرابي، ولا يغلو في رفضه.

فمن الواضح أنّ مذهب النحاة تعترضه عقبات تحول دون اعتماده بصورة مجملة؛ بسبب أنّ التراكيب العربية تدلّ على اتفاق الإعراب، و اختلاف المعاني، واتفاق المعاني، واختلاف الإعراب، وسبيل ذلك أن ينفي تخصيص الأثر الإعرابي بالمعنى الوظيفي على الدّوام. أمّا ما احتجّ به النحاة من علل تفسّر هذه المخالفة المشهودة، فحجّتُهم فيه مردودة لا يؤخذ بها، ولا تقوى على دفع النقد المصوّب نحوها.

فالقول بوظيفية العلامات الإعرابية على الإطلاق دون قيد أو شرط، قولٌ إلى العيّ أقرب، و في الفهاهة أذهب، لا يؤازره الواقع اللغوي، بل يقطع بفساده. كما أنّ نقض ذلك مطلقا ظاهر خطأه لا يسوغ اعتماده من جهة أنّ الحركات الإعرابية تنهض في أحايين كثيرة قرائنَ لفظية مرشدة إلى المعاني، فيرمز إلى الفاعلية بالضمّة، وإلى المفعولية بالفتحة، وفي

ذلك عونٌ على استبانة عناصر التركيب اللغوي. أمّا إجراء الحركات كيفما اتفق، فإجراءٌ مُلبِس مُبهِم ينجرّ عنه اشتباه المعاني بعضها ببعض، وهذا حائل دون اكتمال عملية التواصل اللغوي بين أبناء اللغة العربية. فرفضُ إدراج الحركات في النسق العلامي، والتعويل في تفسيرها على معايير لفظية صوتية، من شأنه أن يهيئ النصب والرفع والجرّ دون ضابط، وفي ذلك شطط واعتساف. ينضاف إليه أنّ الآثار الإعرابية ليست كلُّها حركاتٍ، فقد يستدلّ على الإعراب بالحرف، وما هو من وسائل طلب الخفّة. بل قد يستدلّ عليه بقطع الحركة في حال الجزم مع ما في السواكن من حوْل دون التعجيل في الكلام.

فالأولى أنّ الأثر الإعرابي قرينة لفظية من جملة القرائن التي تستفاد من السياقين: المقالي، والمقامي تعين على بيان الوظيفة التي تشغلها الكلمة في تركيب لغوي متماسك، وهذا حالما يقع الإلباس بين عناصره، كأنّ يتعذر إدراك فاعل من مفعول استنادا إلى تضافر القرائن اللفظية والمعنوية الأخرى. ففي هذه الحال تتدخل الحركة أو العلامة بوصفها قرينة فارقة لتؤدي دورا هامّا في الفصل بين المعاني المشتبهة. و في غير مواضع الاستشكال والإلباس قد لا تزيد الحركة على كونها مجرّد وسيلة يُتوصّل بها إلى الاعتدال في الكلام على نحو ما نصّ عليه قطرب. وفي هذه المواضع يترخص العرب في الحركة الإعرابية أيّما ترخص.(5) فيناوبون بين حركة وأخرى، ولا يضبطهم ضابط من معنى سوى ميلهم في بعض الأحيان إلى اعتبارات صوتية، كالمجانسة الموسيقية في مواضع مراعاة الجوار والإتباع ونحوهما.

فالعرب يتخفّفون في القول ما وجدوا إليه سبيلا، فيستغنون عن بعض العناصر اللغوية شريطة أن تدلّ على حذفها قرائن معيّنة، فلا يؤدي حذفها إلى اختلال في التركيب، أو تشويه في المعنى؛ فيحذفون الكلمة إذا فهمت، و الجملة إذا ظهر الدليل عليها، و الأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها. من ذلك حذفهم الفعل –وهو معقد جلّ المعاني النحوية– عندما يكون السياق المقالي أو المقامي دالاّ عليه، كأن يسأل: ماذا أكل محمد؟ فيجاب: تفاحةً. فإنّ الأصل في الجواب: أكل محمد تفاحةً، فأغنت القرينة عن تكرار الفعل، و الفاعل معا. كما يحذف المبتدأ، و يحذف الخبر و الصفة وغير ذلك في كثير من السياقات العربية عندما يؤمن اللبس، و يتحقق الاتصال.(6) و حركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة، فيترخّصون فيها، ويجرّدونها عن دلالتها حالما ينتفي الإلباس، ويرتفع الإشكال عن عناصر التركيب.

والدليل على أنّ الحركة الإعرابية ليست دائما بقرينة يعوّل عليها، وأنّها لا تدلّ بالضرورة على تغيّر الوظائف النحوية أن نعبث بها بعض الشيء، فنخالف ما نصّت عليه القاعدة النحوية، ثمّ ننظر بعدئذ فيما مدى استقامة المعنى، وتحقق عملية الفهم . ففي العربية –مثلا– نقول:

1. جاء محمد.
2. رأيت محمدا.

فلو أنّا قلنا بدلا من ذلك:

1. جاء محمدا، أو محمّدٍ (بنصب محمد، أو خفضه).
2. رأيت محمدٌ، أو محمد (برفع محمد، أو خفضه).

فلا يستشكل الأمر، ولا يلتبس. فإنّا نعلم –يقينا– أنّ محمدا في الجملة الأولى فاعل، و أنّه في الجملة الثانية مفعول به، و إن كنّا لا نستسيغ مثل هذا التلاعب بالحركات بحكم الإلف، والعادة، بعدما استقرّ في أذهاننا من القواعد ما يفيد رفع الفاعل، ونصب المفعول على الإطلاق، سواء أكان الرفع، والنصب ظاهرين، أم مقدرين. وهذا برهان ساطع غير مدافع على أنّ الحركة الإعرابية تفقد قيمتها النحوية، وتتخلى عن وظيفتها عند أمن اللبس.

والعناصر اللغوية التي من شأنها أن تلتبس عند إهمال القرينة الإعرابية تكاد تنحصر في الفاعلية والمفعولية، وفي حالة واحدة؛ عندما لا تقوى القرائن اللفظية والمعنوية على الفرق بينهما. وما عدا هذين العنصرين، فغالبا ما لا تؤدي فيها الحركات الإعرابية وظيفة تمييزية. ولعلّ هذا ما أدركه النحويون عندما قالوا: "إنّما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنّه يذكر بعدها اسمان أحدها فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما".(7)

أمّا المبتدأ وخبره، فسواء أرفعت أم نصبت أم أسكنت، فلا يؤدي صنيعك إلى اختلاف في الوظيفة، ولا إلى تغيّر في العلاقة النحوية، وهي علاقة الإسناد. فإذا قيل: محمدٌ شجاعٌ، أو محمدٌ شجاعًا، أو محمدا شجاعٌ، أو محمدا شجاعاً، أو محمدْ شجاعْ، فالمعنى الوظيفي واحد نصبا ورفعا و إسكانا، و العلاقة الإسنادية ثابتة لا تتغيّر؛ وفي هذا الصدد يقول ابن يعيش: "ورفع المبتدأ والخبر لم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان و التشبيه بالفاعل".(8) وقد دلّت النصوص اللغوية الثابتة عن العرب –و إن رماها النحاة بالشذوذ– أنّ كثيرا من الأبواب النحوية يتساهل العرب في حركتها على اختلاف

بينهم، فلا يلتزم جميعهم حركة واحدة، فيُروْن قبائل شتّى منهم من يرفع بابا، و منهم من ينصبه، وإنّ منهم من يخفضه عندما لا يكون ذلك حائلا دون الفهم أو بيان القصد. و المؤسف أنّ أيدي النحاة امتدت في كثير من الأحيان إلى ما خالف قواعدهم من الأساليب بالتخطئة أو التأوّل أو نعتها بالشذوذ في أحسن الأحوال، كأنّما جعلوا كلامهم في النحو أصلا، وكلام العرب فرعا.

ومن أمثلة الترخصّ في الحركة الإعرابية ما يلي:

1-إجراء الحكم الإعرابي على الفاعل تارة، و على المفعول أخرى: إنّ العرب قد تعطي المفعول إعراب الفاعل، وتعطي الفاعل إعراب المفعول، فتنصب ما حقّه الرفع، وترفع ما حقّه النصب، والمبيحُ لذلك كلِّه فهمُ المعنى، وعدم الإلباس. فقد سمع عنهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وكسر الزجاجُ الحجرَ، وما أشبه ذلك من الأمثلة المحظورة القياس التي تنهض شاهدا على أنّ الحركة الإعرابية لا تسعف ببيان الوظيفة؛ إذ لو اعتمدت، لأدّت إلى ضرب من الإسناد ينافي منطق الأشياء. وهذا من شأنه أن يجعل الحركة تفقد القيمة الإعرابية فقدانا كاملا، وتتحوّل إلى حركة صوتية مجرّدة. فقرينة الإسناد أتاحت لنا تحديد عناصر التركيب من جهة تعذر إسناد الخرق إلى الثوب، والكسر إلى الزجاج. فالطبيعي أن يسند الخرق إلى المسمار، والكسر إلى الحجر. فأغنت القرينة المعنوية عن القرينة الإعرابية.

و نظيره قول الأخطل:[9]

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت*نجرانَ، أو بلغت سوءاتُهم هَجَرُ**[10]

حيث أجري التخالف في الحكم الإعرابي بين الفاعل (هجر)، والمفعول (سوءات). ومثل هذا قولُه عزّ من قائل:(وإذا ابتلى إبراهيمَ ربُّه بكلمات فأتمهنّ)[11] قرأها ابن عباس[12] ، وأبو الشعثاء،[13] وأبو حنيفة[14] ، وأبو حيوة[15] (وإذ ابتلى إبراهيمُ ربَّه)برفع (إبراهيم)، ونصب لفظ الجلالة.[16] وليس في ذلك إيماءة إلى أنّ المبتلي (بكسر اللام) هو إبراهيم الخليل، والمبتلى (بفتح اللام) هو الله سبحانه. فلا يصح في الأذهان على وجه القطع أن يمتحن الخليلُ ربّه، إنّما الممتحِن الحقّ هو المولى يمتحن عباده كيفما شاء. وفي ذلك النبأ اليقين بفقدان الحركة قيمتها التمييزية، واستعاضتها بقرينة الإسناد.

كذلك الآية الكريمة (فتلقى آدمُ من ربّه كلماتٍ)[17] قرأها المكيان: ابن كثير[18] ، وابن محيصن(فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ) بنصب الفاعل، ورفع المفعول[19]، مع أنّ المتلقي

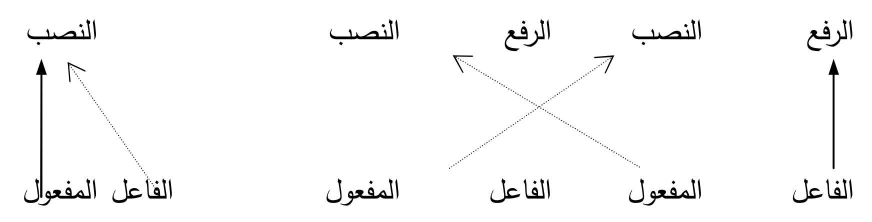
(بكسر القاف) هو آدم عليه السلام، و المتلقي (بفتح القاف) هي الكلمات، وإن كان النحاة يوجهونه على جهة المشاركة في الفعل، فـ "ما تلقّاك فقد تلقيته، وما نالك فقد نلته".[20]

وقد سمع عن العرب كذلك نصب الفاعل، والمفعول معا في قول الشاعر[21] :

قد سالمَ الحيّاتِ منه القدما ***الأفعوانَ و الشجاعَ الشجعما[22]

فلا تعويل –إذن– على الحركات في مثل هذه المواضع. فالانسياق إليها والاعتماد عليها يؤول إلى خلط بين الوظائف النحوية، وإلى ضرب من القول الفاسد.

فتمام التحقيق أنّ الأثر الإعرابي قد يهمل قيمته، ويصير مجرد أثر صوتي أصمّ لا يعين على الفرق بين المعاني كلما أمكن الاستغناء عنه. ويمكن التمثيل لما ألمحنا إليه قبلُ من ترخصّ في الربط بين الوظيفة النحوية والحركة الإعرابية على نحو ما يلي، على أن تشير الأسهم الموصولة إلى الأنموذج الذي أخذ به النحاة لاطّراده، و على أن تشير الأسهم المتقطعة إلى النماذج التي أهملها النحاة لخروجها على الأصل:



2–العدول عن الرفع إلى النصب: بالإضافة إلى نصب الفاعل المتقدم شرحه، فإنّ العرب كثيرا ما لا يتمسكون بحركة الضمة، فيعدلون عنها إلى الفتحة، أو إلى علامة من علامات النصب. وهذا بيانه:

أ–**خبر المبتدأ**: الأصل فيه أن يرتفع بعامل منصوص عليه، وعلامة رفعه؛ إمّا ضمّة ظاهرة أو مقدرة أو إحدى نائباتها، كألف الاثنين وواو الجماعة. بيد أنّه وردت عن العرب شواهد مخالفة لهذا الأصل، والدليل مسألة (الزنبورية)[23] التي جوّزت نصب الخبر، مثلما جوّزت رفعه، والمبيح لذلك الجواز فهم المعنى وعدم الإلباس. فسواء قولك: فإذا هو هي، أم: إذا هو إيّاها، ولا مفاضلة بين القولين. أمّا الاقتصار على أحدهما والاتّكال على مذهب رفع خبر المبتدأ، كصنيع سيبويه مع شيخ الكوفة الكسائي، فتضييقٌ للّغة وتحكّم في الأساليب بغير سند قوي يُطمأنّ إليه. و يكفي أنّ العرب الحاضرة بباب خالد بن يحيى البرمكي حكمت بتجويز النصب مع عدم إنكار الرفع. ولا سبيل إلى الطعن في حكمها أو التشكيك فيه على

حدّ زعم بعض. فالقول: إنّ العرب قد رشوا على ذلك، أو إنّهم علموا منزلة الكسائي عند الرشيد، أو إنّهم قالوا: القول قول الكسائي، ولم ينطقوا بالنصب[24]، فتحايلٌ في رفض واقع لغوي صحّ سنده، و قام دليله.

ولِنصْب الخبر نظائرُ في القراءات التي لا مطعن فيها، كقراءة علي (رضي الله عنه) قوله تعالى:(لئن أكله الذئب و نحن عصبةً) [25] بنصب الخبر.[26] إلاّ أنّ النحاة لا يجرونه هذا المجرى، فيقدرون له عاملا ناصبا تقديره: نجتمع، أو نوجد، أو نُرى، وبالتالي يحيلونه على باب الحال.[27] ولا من داعٍ إلى هذه الإحالة سوى تلبية مقتضيات الصناعة الإعرابية التي استبدت بجهد النحاة طويلا. والأظهر أنّ لفظة (عصبة) لا تفارق باب الإخبار على الرغم من نصبها؛ والحجّة أنّها وردت مرفوعة في بقية القراءات تشغل وظيفة الخبر بإجماع النحاة. والحجة –كذلك– أنّ إحالتها على الحالية لا يخلو من التكلف البعيد؛ فدلالة الحال واضحة دون هذا التخريج، فقد أغنت عنها واو الحال إغناء تامّا.

وقريب من هذا قراءةُ قوله تعالى:(هؤلاء بناتي هنّ أطهرَ لكم)[28] بنصب (أطهر).[29] وهي قراءة مختلف في توجيهها النحوي، ردّها سيبويه، وضعّفها بقوله: "فزعم يونس أنّ أبا عمرو رآه لحنا، و قال: احتبى ابن مروان في ذه في اللحن"[30]، وحملها غيره على الحال؛ فذهب أبو الفتح عثمان بن جني إلى أنّ الصحيح وجها أن تجعل (هنّ) أحد جزأي الجملة، وتجعل (بناتي) خبرا، وتجعل (أطهر) حالا من (هنّ)، أو من (بناتي)، والعامل فيها معنى الإشارة.[31] وذهب آخرون إلى أنّ (أطهر) نُصب بـ (لكم) على أنّه خبر (هنّ)، فيكون على جهة تقديم الحال على عاملها الظرفي.

وأيسر من هذا التكلّف في التخريج أن توجّه اللفظة على أنّها خبر تُرُخِّص في حركته لزوال اللبس و اتضاح المعنى. فالمعنى واحد رفعا و نصبا و جرّا؛ فسواء قولك: هنّ أطـهرُ بالرفع، أم: هنّ أطهرَ بالنصب، أم: هنّ أطهرِ بالخفض.

وشبيه بهذا ما حكاه الأخفش من قول العرب: زيدٌ قائماً، فيتمحل النحاة تقدير فعل عامل ناصب مفسّر بالثبوت على أن يكون المعمول حالا.[32]

ب–نائب الفعل: قد تعدل بعض العرب أحيانا إلى نصب نائب الفاعل إذا ارتفع الإلباس، كقراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع[33] قوله تعالى:(لِيُجزى قوما بما كانوا يكسبون)[34] ببناء الفعل للمفعول.[35] إلاّ أنّ النحاة يخرِّجونه على حذف نائب الفاعل، وإقامة المصدر مقامه،

إذ التقدير: ليُجزى الجزاءُ قوما بما كانوا يكسبون،[36] و هو تخريج ضعيف حريٌّ الإعراض عنه. و نظيره قول الشاعر:[37]

ولو ولدت فقيرةُ جروَ كلب*لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا**

حيث نصبت لفظة (الكلاب) مع كونها مسندة إلى فعل مبني للمجهول.

ج–خبر إنّ و أخواتها: المشهور في خبر (إنّ)، وأخواتها الرفع، ولكن نقل عن جماعة من الرواة النصب، فقيل: هو مؤول، وعليه الجمهور، وقيل: سائغ في الجميع، وأنّه لغة، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلاّم[38] ، وابن الطراوة[39] ، وابن السيّد[40] ، وقيل خاص بـ (ليت)، وعليه الفراء.[41] والشاهد على فتح الجزأين بعد (إنّ) قولُ عمر بن أبي ربيعة:[42]

إذا اسودّ جنحُ الليل فلتأتِ و لتكن*خطاك خفافا، إنّ حرّاسنا أسُدا**

3–العدول عن النصب إلى الرفع: إنّ العرب ترفع المنصوب بلا حرج في المواضع التالية:

أ–اسم إنّ: فالأصل في (إنّ) المشدّدة المؤكدة أن تنصب الاسم، وترفع الخبر، ولكن نقل عن العرب رفع اسمها. والنحاة كعادتهم يتمحلون تخريج ذلك، فيقدرون ضمير الشأن اسما لها. فلا يجيزون في قولهε: "إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون"[43] أن يكون (المصورون) اسم (إنّ) لارتفاعه، بل اسمها ضمير شأن محذوف، والأصل فيه: إنّه.[44]

و نظير رفع اسم (إنّ) قوله عزّ من قائل:(إنّ هذان لساحران)[45] حيث ارتفع اسمها بألف التثنية[46]، و حقّه النصب بناء على القاعدة. وقد أشكل هذا الشاهد على النحاة إشكالا، فذهبوا في تخريجه مذاهب مختلفة، أدناها إلى الصواب حمله على لغة بلحرث بن كعب التي تلزم ألف الاثنين في الحالات الثلاث، فيقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يداه، وركبت علاه.[47] ويكون في مقدورنا تخريجه على جهة جواز العدول عن النصب لانتفاء الإلباس. فالمتكلم حرٌّ غير مجبر على التزام حركة معينة في هذا الموضع.

ب–خبر كان: ثبت عن العرب رفع الجزأين بعدها، وأنكره الفرّاء، و رُدّ بالسماع. منه قول الشاعر[48] :

إذا متّ كان الناس صنفان شامت*وآخر مثن بالذي كنت أصنع**

فالجمهور على أنّ في (كان) ضمير الشأن، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع نصب على الخبر، وذهب الكسائي إلى إلغائها، ووافقه ابن الطراوة[49].

والأولى من هذا كله تجويز رفع الخبر ونصبه بعيدا عن فلسفة الإعمال أو الإهمال؛ لأنّ النصب والرفع في حقيقتهما ليسا أثرين لموجد، بل هما حركتان يُجاء بهما في مثل هذه المواضع لتسهيل النطق والاعتدال في الكلام، فيختار المتكلم إحداهما دون ترجيح أو مفاضلة. فجائز أن ترفع أو تنصب؛ لأنّ صنيعك لا يؤدي إلى اغتماض الغرض.

ج–رفع المفعول: زيادة على الشواهد المتقدمة قول الشاعر[50]:

إنّ من صاد عقعقا لمشوم*كيف من صاد عقعقان وبومُ**[51]

فسيّان أن يرفع أو أن ينصب، فسبيل ذلك أن لا يفضي إلى تغطية القصد وتعمية المعنى، وهو المبيح لرفع المفعول في هذا الموضع.

د–معمول (أن) وأخواتها: الأصل في (أنْ)، وأخواتها نصب الفعل المضارع بعدها، وخالف ذلك بعض العرب، فرفع الأفعال بعدها، كقراءة ابن محيصن[52] (أن يتمُّ الرضاعة)[53].

4–العدول عن الرفع إلى الخفض: من مظاهره:

أ–جرُّ الفاعل: منه قوله تعالى:(ثمّ أفيضوا من حيث أفاض الناس)[54]، فقد رُوي أنّ ابن جبير[55] قرأ (الناسي) بالجرّ[56]، ومع ذلك، فإنّ القصد غير معمي، وإنّ وظيفة الفاعلية متجلية خير جلاء. فالخفض لا ينقل اللفظة إلى باب الإضافة من جهة تعذّر إضافة الاسم إلى الفعل إضافة مباشرة.

ب–جرّ المعطوف على المرفوع: منه قوله تعالى:(يأتيهم الله في ظُلل من الغمام والملائكةُ)[57]. قرأها أبو جعفر (والملائكةِ) بالجرّ مع تابعيتها للفظ الجلالة المرفوع[58].

5–العدول عن الجرّ إلى الرفع: من مظاهره:

أ–رفع المعطوف على المجرور: لقد قرأ الحسن البصري قوله عزّ وجلّ:(أولئك عليهم لعنةُ الله والملائكة والناس أجمعين)[59] بالرفع في الثلاثة الباقين[60]. وقد خرّجه ابن جنّي على جهة إضمار فعل تقديره: (تلعنهم)[61]، وخرّجه العكبري على أنّ المرفوع معطوف على موضع اسم الجلالة؛ لأنّ التقدير: عليهم أن يلعنهم الله.[62]

ب–النعت المقطوع: نحو: الحمدُ للّه أهلُ المدح، ومررت بزيدً الفاسقُ، ومررتُ ببكرٍ المسكينُ.

ج–رفع معمول الحروف الجوارّ: فقد رُوي أنّ أبا جعفر يزيد بن القعقاع، والأعمش[63] ، والشنبوذي[64]، وعيسى بن وردان[65] قرأوا قوله تعالى:(وإذ قلنا للملائكة اسجدوا فسجدوا إلاّ إبليس أبى واستكبر وكان من الكافرين)[66] برفع لفظ (الملائكة)[67]. ومثلها قراءة حمزة،

والكسائي، وخلف الأحمر، والأعمش قوله تعالى:(وإذ أخذنا ميثاقكم ورفعنا فوقكم الطور خذوا ما آتيناكم واسمعوا قالوا: سمعنا وعصينا وأشربوا في قلوبهم العجلَ بكفرهم)[68] برفع لفظة (القلوب)[69]، وحقّها أن تجرّ بمقتضى القاعدة.

6–العدول عن النصب إلى الجرّ: مثلما هي المخالفة بين المعطوف والمعطوف عليه في قول امرئ القيس[70] :

فظلّ طهاة اللحم ما بين منضج*صفيفَ شواء، أوقديرٍ معجَّلِ**[71]

وقد خرّج على أنّ الأصل: أوطابخ قدير، ثمّ حذف المضاف، وأبقي خفض المضاف إليـه[72].

ومن ذلك خفض لفظة (أرجلكم) في قوله سبحانه:(يا أيّها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهَكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلَكم إلى الكعبين)[73]، فهي من باب إتباع المنصوب بمجرور، وقد ذهب النحاة أغلبهم إلى حملها على الجوار لا على ما توجبه التبعية من مشاكلة إعرابية. إلاّ أنّ ابن خالويه لا يرى وجها للجوار في هذا الموضع؛ لأنّ الجوار مستعمل في نظم الشعر للاضطرار وفي الأمثال، فيذهب إلى أنها معطوفة على مخفوض (رؤوس)، وتوجيه ذلك أنّ الله أنزل القرآن بالمسح على الرأس، والرجل، ثمّ عادت السنّة للغسل.[74]

7–العدول عن الحركة إلى السكون: كما في المواضع التالية:

أ–**إسكان المجرور:** روى اليزيدي عن أبي عمرو إسكان همزة (بارئكم) في قوله عزّ وجلّ:(فتوبوا إلى بارئكم)[75]، وكذا إسكان تاء (أسلحتكم) في قوله تعالى:(ودّ الذين كفروا لو تغفلون عن أسلحتكم)[76]، فأسكن ما كان حقُّه أن يخفض مراعاة للتخفيف.[77]

ب–إسكان المضارع المرفوع: روى اليزيدي عن أبي عمرو إسكانه الأفعال المضارعة (يأمركم–ينصركم–يلعنهم–يجمعكم) في المواضع التالية على الترتيب[78]:

1. (إنّ الله يأمركم)[79].
2. (فمن ذا الذي ينصركم)[80].
3. (أولئك يلعنهم الله)[81].
4. (قل: اللهُ يحييكم ثمّ يجمعكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه)[82].

ج–ظاهرة الوقف: لا يبتدأ في العربية بساكن، ولا يوقف على متحرك. فالمتكلم إذا وقف، ولم يصل كلامه، وجب عليه أن يهمل الحركة الإعرابية، ويستعيضها بالسكون غالبا. فعبارة:

جاء التلميذُ، تصير عند الوقف: جاء التلميذْ. وعبارة: رأيت التلميذَ، تصير: رأيت التلميذْ. وعبارة: مررت بالتلميذِ، تصير: مررت بالتلميذْ، بإسكان المحلّ وعدم تحريكه.

وفي هذه الظاهرة أوضح بيان على أنّ الأثر الإعرابي لا تصل وظيفته إلى الدرجة التي تخيّلها النحاة. فلا يسعف دائما بإيضاح القصد؛ إذ لو كان كذلك، لما جاز التخلي عنه بهذه السهولة حين الوقف.

هذه الأمثلة وغيرها تنهض دليلا على أنّ ما أولاه النحاة للعلامة الإعرابية من حفاوة واعتداد، فيه غلوّ ومبالغة. فقد صحّ عن العرب أنّهم يترخصون في العلامة حيث لا تشير في كثير من المواضع إلى المعاني الوظيفية، خلافا لما قرّره النحاة في الأنموذج النحوي التراثي.

حقّا، حريٌّ أن يلتفت النحاة إلى العلامة، ويدرجوها ضمن القرائن النحوية، و لا مأخذ على ذلك، ولا بدعَ؛ فليس فيه ما يدعو إلى الريبة والقلق. ولكنّ الشيء المريب حقّا أن ينصّوا على أنّها قرينة حيث كان موضعها من التركيب، سواء أمايزت بين عناصره، أم لم تمايز. فهذا الحكم لا تقرّه المادّة اللغوية الثابتة عن العرب، فهو حكم مظنون دون اليقين. فالموثوق به أنّ الأثر الإعرابي قرينة فارقة بين جملة المعاني المتكافئة حينما يتعذّر الفصل بينها استنادا إلى جملة القرائن الأخرى المستفادة من السياقات اللغوية والاجتماعية. أمّا إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها في مواضع لا يشتبه ببعضها بعض؛ فإنّ قرينة الإعراب قد تفقد قيمتها البيانية، وتتحوّل إلى مجرّد حركة صوتية صماء لا تحمل خصوصية الفرق.

ولعلّ الشيء الذي يقف عقبة حيّال هذا التفسير أن يقال: ما بالُ أغلب العرب يلتزمون في تعاملهم مع العلامات الإعرابية المنهجَ الذي خطّه النحاة، وكأنّما هنالك لزوم بين الأثر والمؤثر، وكأنّ ما ذُكر من الشواهد المخالفة للأنموذج النحوي من الضحالة ما يجعلها من باب الشاذّ الذي لا اعتداد به في مجال الدرس النحوي؟ والإجابة على هذا الاعتراض تكون في النقاط التالية:

1-إنّ النحاة في تأسيس قواعد العربية لم يجعلوا كلّ ما نطقت به العرب، بل كان منهجهم معياريا انتقائيا خصّوا به بعض القبائل دون بعض، وهذا لا يتيح الجزم في أصول بعض المسائل اللغوية، كما لا يتيح تصنيف المادّة اللغوية إلى شاذّ، وشائع مطرد مقيس عليه إلاّ في حدود المادّة المجموعة التي لا تمثّل إلاّ جزءا يسيرا من أصل مجموع اللغة العربية. والعجيب أنّ النحاة انطلقوا من الجزء، فبنوا عليه قواعدهم، ثمّ أرادوها أن تتسلسل وتشمل

اللغة. فإذا ما عثروا على شاهد لا يطرد مع أحكامهم الضيّقة، أعملوا إزاءه حيّلَ التخريج، هذا إن لم يتخلّصوا منه بإحالته على باب الشذوذ، و يحسن في هذا الموضع قول الشاعر [83]:

ماذا لقيت من المستعربين ومن ***تأسيس نحوهم هذا الذي ابتدعوا

إن قلت قافية فيه يكون لها ***معنى يُخالف ما قاسوا وما وضعوا

قالوا:لحنت وهذا الحرف منخفِضٌ ***وذاك نصب وهذا ليس يرتفع

....***..................................

ما كلّ قولي معروف لكم فخذوا*ما تعرفون وما لم تعرفوا فدعوا**

كم بين قوم قد احتالوا لمنطقهم ***وآخرين على إعرابهم طُبعوا

وبين قوم رأوا شيئا معاينة ***وبين قوم رَوَوْا بعض الذي سمعوا

2-ينبغي أن نبحث مسألة الإعراب بحثا علميا، ونحاول تفسيره دون أن يعنينا شاذّ من مطّرد. وقد يكون الشاذّ أقرب إلى أصول اللغات، و أجدى في الوقوف على تفسير لائق لقصّة الإعراب؛ يقول عمر فرّوخ: "إنّ ما نسميه اليوم شواذّ في اللغة إنّما هو بقايا من اللغة القديمة، وهذه التي نسميها شواذّ في اللغة أقدم عهدا من الألفاظ الجارية على القواعد الحاضرة".[84]

3-إذا كنت أقول -مثلا- بأنّ الفاعل ليس المتكلم مجبرا أن يرفعه، فلا تتصرف دلالة القول إلى وجوب نصبه أو خفضه أو العدول عن رفعه بعامة كما قد يتوهّم. فقد يلتزم المتكلم رفعه دون لزوم، ولا حرج في ذلك؛ وعلّة الأمر أنّ اليسر في التزامه من جهة أنّه إذا كان مطلوبا منه رفع الفاعلية ونصب المفعولية حين خشية الإلباس، والتمتع بالحرية المطلقة ما لم يخشَ ذلك، فإنّه مطالب ببذل جهد آخر في تحديد مواطن اللبس من سواها. وهو الأمر الذي يميل به إلى تغليب الحكم الخاصّ بمواطن الإشكال على كلامه دون الأخذ بالرخصة. وهذا يقيه شرّ العناء الذي يتكلفه في البحث عن التراكيب المُلبِسة من غير الملبسة، وأحسبه السبب الذي أدّى بالعربي إلى تغليب منطق النحاة على سواه. فجلّ ما استشهد به النحاة يتمشّى – مثلا- مع رفع الفاعل ونصب المفعول.

أمّا الأبواب التي لا يعرض لها اللبس مطلقا، فإنّ العرب قد لا تلتزم فيها حركة واحدة، كخبر (ما) المشبهة بـ (ليس) الذي يتأتى رفعه مثلما يتأتى نصبه؛ فمن العرب من يعمل (ما)، ومنهم من يهملها على حدّ تعبير النحاة[85]. و الأظهر أن ليس هنالك إعمال أو

إهمال. إنّما هو أخذ بحركة فقط. كذلك (أن) وأخواتها؛ فإنّ من العرب من ينصب الأفعال المضارعة بعدها، و إنّ لمنهم من يجزمها بعدها، وإنّ لمنهم من يرفعها بعدها[86].

وخلاصة القول: إنّ هذه الوجهة في تفسير العلامة الإعرابية، إن هي إلاّ محاولة تقريبية وتوفيقية بين مذهب جمهور النحاة من جهة، ومذهب قطرب ومن احتذى به من جهة أخرى، تنأى عن الغلوّ في رفض دلالة الحركات على المعنى الوظيفي، وتبتعد عن المبالغة في قسر الإعراب على المعنى وجعله فرعا عليه. إنّما هو موقف وسطي يهيئ لنا تفسيرا مقبولا لقرينة الإعراب التي أخطأها النحاة لمّا عدّوها كبرى قرائن النحو بلا مدافع، وأساءوا إليها بقدر ما أحاطوها من حفاوة "جعلهم يتجاوزون النظر إلى وضعها بين قرائن النحو إلى أن يجعلوها النحو كلّه تقريبا"[87]. ولو كانت منزلتها كذلك، لكان أولى باللغة العربية أن تتسم أغلب ألفاظها بظاهرة الإعراب، على خلاف ما هو واقع. فتتبع عناصر اللغة العربية لكاشف محدودية مجال تطبيق القرينة الإعرابية في التراكيب العربية؛ لتعذر الاعتماد عليها في جلّ العناصر اللغوية، كالمبني والمقصور وبعض المنقوص والمصادر المسبوكة والجمل ذوات المحلّ وغيرها. فالعناصر اللغوية المعربة إعرابا ملفوظا، لا ملحوظا لا تكاد تربو نسبتها عن الثلث من بين عناصر الكلم العربي.

فقد أجريت دراسة إحصائية لألفاظ معلقة امرئ القيس، ولألفاظ الحزب الستين من القرآن الكريم (حزب سبّح)، فاتّضح لي أنّ نسبة المفردات التي يباشرها الأثر الإعرابي مباشرة حقيقية إلى سواها نسبةٌ ضئيلة أدنى ما تكون إلى الثلث. أمّا الثلثان الآخران، فمفرداتهما؛ إمّا مبنيةٌ، و هي الأوسع نطاقا، و إمّا معربةٌ يحول دون لفظ حركاتها وتجلّيها مانع من الموانع، وهي ذات حيّز ضيّق.

ونسوق فيما يلي جدولين يظهران النسبة المئوية للحركة الإعرابية الملفوظة لا الملحوظة إلى بقية عناصر اللغة العربية من خلال أنموذجين يمثلان مرحلة الفصاحة خيرَ تمثيل.

أوّلا–جدول إحصائي لمفردات معلقة امرئ القيس:

أقسام الكلم العربي		المبني	المعرب		المجموع	
			بحركة ظاهرة	بحركة مقدرة		
الفعل	الماضي	77	Ø	Ø	77	138
	الأمر	07	Ø	Ø	07	
	المضارع	01	38	15	54	
الاسم		211	430	46	687	
الحرف		330	Ø	Ø	330	
المجموع		626	468	61	1155	

<u>**تحديد النسب المئوية:**</u>

1.الفئة الأولى: فئة المفردات التى لا يظهر عليها الأثر الإعرابى:

مجموع الألفاظ المبنية والمعربة بحركة ظاهرة × مائة

مجموع ألفاظ المعلقة

%59.40 = <u>100 ×687</u>
1155

2.الفئة الثانية: فئة المفردات التي يظهر عليها الأثر الإعرابي:

النسبة المئوية= <u>مجموع الألفاظ المعربة بحركة ظاهرة × مائة</u>

مجموع ألفاظ المعلقة

%40.51 = <u>100 × 468</u>
1155

ثانيا-جدول إحصائي لمفردات الحزب الستين من القرآن الكريم (حزب سبّح):

<table>
<tr><th colspan="2" rowspan="2">أقسام الكلم العربي</th><th rowspan="2">المبني</th><th colspan="2">المعرب</th><th colspan="2" rowspan="2">المجموع</th></tr>
<tr><th>بحركة ظاهرة</th><th>بحركة مقدّرة</th></tr>
<tr><td rowspan="3">الفعل</td><td>الماضي</td><td>155</td><td>Ø</td><td>Ø</td><td>155</td><td rowspan="3">921</td></tr>
<tr><td>الأمر</td><td>21</td><td>Ø</td><td>Ø</td><td>21</td></tr>
<tr><td>المضارع</td><td>2</td><td>85</td><td>28</td><td>115</td></tr>
<tr><td colspan="2">الاسم</td><td>384</td><td>468</td><td>40</td><td colspan="2">872</td></tr>
<tr><td colspan="2">الحرف</td><td>572</td><td>Ø</td><td>Ø</td><td colspan="2">572</td></tr>
<tr><td colspan="2">المجموع</td><td>1134</td><td>553</td><td>68</td><td colspan="2">1755</td></tr>
</table>

جدول 1

تحديد النسب المئوية:

1.النسبة المئوية للفئة الأولى:

$$\% \ 68.8 = \frac{100 \times 1222}{1755}$$

2.النسبة المئوية للفئة الثانية:

$$\% \ 31.15 = \frac{100 \times 553}{1755}$$

3.النسبة المئوية للفئة الأولى في الأنموذجين معا:

$$\% \ 64.16 = \frac{68.85 + 59.48}{02}$$

4.النسبة المئوية للفئة الثانية في الأنموذجين معا:

$$\% \ 35.83 = \frac{31.15 + 40.51}{02}$$

الهوامش

[1] ينظر: الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط6، 1996م، ص70.

[2] ينظر: المصدر نفسه،ص:70.

[3] ينظر: المصدر نفسه،ص:71.

[4] ينظر: من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص 219-237.

[5] المقصود بالرخصة "تركيب الكلام على غير ما تقضي به القاعدة اتكالا على أمن اللبس. فإن لأم يؤمن اللبس نسب الكلام إلى الخطأ لا إلى الترخص" البيان في روائع القرآن، تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1993م، ص9.

[6] ينظر: الخصائص، (فصل الحذف)، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، ط2، (د.ت)، 360/2 إلى 381.

[7] الإيضاح في علل النحو، ص71.

[8] شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، (د.ت)، مج1، ص71.

[9] ديوانه، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)،ص110.

[10] نجران، و هجر: بلدان من أرض اليمن.

[11] البقرة/124.

[12] ابن عبّاس: عبد الله بن عبّاس بن عبد المطلب بن هاشم، أبو العبّاس الهاشمي.توفي سنة ثمان و ستين هـ. ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء، ابن الجزري، تحقيق برجسراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1982م، 425/1-426.

[13] أبو الشعثاء: جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي البصري، وردت له حروف في القرآن. ينظر: المصدر نفسه، 189/1.

[14] أبو حنيفة: النعمان بن ثابت بن زوطا أبو حنيفة الكوفي،فقيه العراق. توفي سنة خمس و مائة هـ عن سبعين سنة. ينظر: المصدر نفسه، 342/2.

[15] أبو حيوة:شريح بن يزيد الحضرمي الحمصي، مقرئ الشام، و صاحب قراءة شاذة. مات سنة ثلاث و مائتين هـ. ينظر: المصدر نفسه،325/1.

[16] ينظر: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1982م، 110/1.

[17] البقرة/38.

[18] ابن كثير: هو عبد الله بن زاذان بن فيروز بن هرمز المكي، من علماء الطبقة الثالثة. ولد بمكة، و توفي بها سنة عشرين و مائة هـ.ينظر: الفهرست، ابن النديم، تحقيق مصطفى الشويمي، الدار التونسية للنشر،

تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص142. و غاية النهاية في طبقات القراء، 443/1 إلى 445.

[19] ينظر: إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز الجامع للقراءات الأربعة عشر، القباقبي، تحقيق فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995م، ص160.

[20] الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرّم، دار الشروق، بيروت، ط2، 1977م، ص75.

[21] البيت من شواهد الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (د.ت)،287/1. والخصائص،430/2. و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، ط2، 1969م، 781/2. و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م،8/3.

[22] الأفعوان: الذكر من الأفاعي. الشجاع: نوع من الأفاعي. الشجعم:الطويل.

[23] ملخص هذه الواقعة، أو المسألة ما حكاه الإمام الأديب: أبو الحسن حازم بن محمد الأنصاري القرطاجنّي في منظومته في النحو، إذ قال:

وقد كانت العقرب الهوجاء أحسبها ***قِدْما أشدّ من الزنبور وَقْعَ حُما

وفي الجواب عليها هل "إذا هو هي" ***وهل "إذا هو إيّاها" قد اختصما

وخطّأ ابن زيّاد وابن حمزة في *** ما قال فيها أبا بشر، وقد ظلما

ينظر: مغني اللبيب ، 94/1.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ابن الأنباري، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى بمصر، (د.ت)، 702/2. و معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، (د.ت)، 1745/4-1746. و الأشباه و النظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1984م، 87/3-88.

[24] ينظر: مغني اللبيب،94/1.

[25] يوسف/8.

[26] ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، العكبري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1993م، ص346. و مغني اللبيب،96/1.

[27] ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن،ص346. و مغني اللبيب،96/1.

[28] هود/78.

[29] إنّها قراءة سعيد بن جبير، و الحسن بخلاف، و محمد بن مروان، و عيسى الثقفي، و ابن أبي إسحاق. ينظر: المحتسبفي تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1966م،325/1.

[30] الكتاب،396/2-397.

[31] ينظر: المحتسب،326/1.

[32] ينظر: همع الهوامع، 27/2.

[33] هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، أحد علماء الطبقة الثالثة انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة المنورة، و هو أحد القراء العشرة. توفي بالمدينة المنورة سنة ثلاثين و مائةهـ. ينظر:غاية النهاية في طبقات القراء،382/2 إلى384.

[34] الجاثية/14.

[35] ينظر: إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز،ص391.

[36] ينظر: تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، المكتبة العلمية، (د.ت)، ص55. و المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم، عبده الراجحي، أحمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1989م، ص34.

[37] لا يوجد في ديوانه ، وهو من شواهد الحجة في القراءات السبع، ص150. وهمع الهوامع، 266/2.

[38] أبو عبيد بن القاسم بن سلاّم من النحويين الكوفيين. توفي سنة أربع و عشرين و مائتين هـ بمكة عن سبع و ستين سنة. ينظر: الفهرست،ص321-322، و نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ابن الأنباري، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، (د.ت)، ص136 إلى 141.

[39] سليمان بن محمد بن عبد الله السبّائي المالقي، أبو الحسي بن الطراوة، كان نحويا ماهرا، و أديبا بارعا. مات سنة ثمان و عشرين وخمسمائة عن سنّ عالية. ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق محمد إبي الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، (د.ت)، 602/1.

[40] ابن السيد: عبد الله بم محمد بن السيد، نزيل بُلنسية، كان عالما باللغات، و الآداب. ولد سنة أربع و أربعين و أربعمائة، و مات سنة إحدى وعشرين وخمسمائة. ينظر: المصدر نفسه،55/2-56.

[41] ينظر: همع الهوامع،156/2.

[42] لم أجده في ديوانه، و هو من شواهد مغني اللبيب،36/1. وهمع الهوامع، 156/2.

[43] سنن النسائي بشرح السيوطي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د.ت)، مج8،216/4.

[44] ينظر: مغني اللبيب،36/1.

[45] طه/63.

[46] قرأها اليزيدي، وأبو عمرو البصريان، و المطوعي (هذين) بالياء. ينظر: إيضاح الرموز و مفتاح الكنوز، ص307.

[47] ينظر: تأويل مشكل القرآن،ص50.

[48] البيت من شواهد الكتاب،71/1. وهمع الهوامع،2/1،64/235.

[49] ينظر: همع الهوامع،64/2-65.

[50] من شواهد مغني اللبيب،781/2. وهمع الهوامع،8/3

[51] العقعق: طائر كالغراب.

[52] ينظر: مغني اللبيب، 28/1. وهمع الهوامع، 91/4. وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز، ص178.

[53] البقرة/233.

(54) البقرة/199.

(55) ابن جبير: محمد بن أحمد بن جبير، أبو الحسن الكتّاني البلنسي، مقرئ حاذق مقدّم في صناعة النثر، والنظم. توفي بالإسكندرية في سنة أربع عشرة وستمائة عن خمس وسبعين سنة. ينظر: غاية النهاية في طبقات القراء،60/2.

(56) (2) ينظر: المحتسب،119/1. وإملاء ما منّ به الرحمن، ص94.

(57) البقرة/210.

(58) ينظر:إيضاح الرموز ومتاح الكنوز،ص177.

(59) البقرة/161.

(60) ينظر: المحتسب،116/1. وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز،ص173.

(61) ينظر: المحتسب،116/1.

(62) ينظر: إملاء ما منّ به الرحمن،ص78.

(63) الأعمش: سليمان بن مهران الأعمش، أبو محمد الأسدي الكوفي، إمام جليل. ولد سنة ستين، ومات سنة ثمان وأربعين ومائة هـ.ينظر: غاية النهاية في طبقات القرّاء،315/1-316.

(64) الشنبوذي: محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو الفرج الشنبوذي البغدادي، أستاذ من أئمة الإقراء. ولد سنة ثلاثمائة، ومات سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة هـ.ينظر: المصدر نفسه،50/2-51.

(65) عيسى بن وردان: أبو الحارث المدني الحذّاء، إمام مقرئ، وراوٍ محقق ضابط. مات في حدود الستين ومائة. ينظر: المصدر نفسه،616/1.

(66) البقرة/34.

(67) ينظر: المحتسب،71/1. وإيضاح الرموز ومفتاح الكنوز،ص160.

(68) البقرة/93.

(69) ينظر:معجم القراءات، 88/1.

(70) ديوانه، دار صادر، بيروت، (د.ت)، ص57.

(71) القدير: المطبوخ في القدر.

(72) ينظر: مغني اللبيب،512/2.

(73) المائدة/6.

(74) ينظر: الحجّة في القراءات السبع،ص129.

(75) البقرة/54.

(76) النساء/102.

(77) ينظر: الحجّة في القراءات السبع،ص77.

(78) ينظر: المصدر نفسه.

(79) البقرة/67.

(80) آل عمران/160.

(81) البقرة/159.

(82) الجاثية/26.

(83) هذه الأبيات ذكرها التوحيدي في: الإمتاع و المؤانسة، سلسلة أنيس، تقديم مختار نويوات، موفم للنشر، الجزائر، 1989م، 162/2.

(84) عبقرية اللغة العربية، عمر فرّوخ، دار الكتاب العربي، بيروت،1981م، ص53.

(85) أهل الحجاز يعملونها تشبيها بـ (ليس)، وبنو تميم يهملونها، فيجرونها مجرى (أما)، و (هل). ينظر: الكتاب،57/1.

(86) ينظر: همع الهوامع،91/4.

(87) البيان في روائع القرآن،ص198.